



جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم المراجعة والمحاسبة

إطار مقترن لقياس أثر التقديرات المحاسبية على جودة التقارير المالية الفترية

(دراسة تطبيقية)

*A proposed Framework for Measuring
the Impact of Accounting Estimates on the Quality of
Interim Financial Report*

(An Applied Study)

رسالة مقدمة للحصول على ورقة الماجستير في المحاسبة

إعداد

الباحث/ عيسى محمد علي حمد

تحت إشراف

أ.د/ محمد صبري إبراهيم ندا د/ هدى حسين محمد محمد الشيشة
أستاذ المحاسبة
المدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة عين شمس

العام الجامعي ٢٠١٥ - ٢٠١٦



جامعة عين شمس

كلية التجارة

قسم المراجعة والمحاسبة

اسم الباحث: عيسى محمد علي حمد

الدرجة العلمية: ماجستير

القسم التابع له: المراجعة والمحاسبة

اسم الكلية: التجارة

الجامعة: عين شمس

سنة التخرج:

تاريخ التسجيل:

تاريخ المناقشة: ٢٠١٦/٥/٢٥



جامعة عين شمس

كلية التجارة

قسم المحاسبة والمراجعة

رسالة ماجستير

اسم الباحث: عيسى محمد علي حمد

عنوان الرسالة: إطار مقترن لقياس أثر التقديرات المحاسبية على جودة التقارير المالية الفترة
(دراسة تطبيقية)

اسم الدرجة: ماجستير

لجنة الإشراف والحكم على الرسالة

* أ.د/ محمد صبري إبراهيم ندا
(مشرفاً ورئيساً)

أستاذ المحاسبة - كلية التجارة - جامعة عين شمس

* أ.د/ طارق عبد العال حماد
(عضو)

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة عين شمس

* أ.د/ سيد عبد الفتاح صالح
(عضو)

تاريخ المناقشة: ٢٥/٥/٢٠١٦ م

الدراسات العليا

أجازت الرسالة بتاريخ / /
موافقة مجلس الجامعة: / / ختم الإجازة:
موافقة مجلس الكلية: / /

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

صَرْقَ اللَّهِ الْعَظِيمِ

سورة التوبية

الآية ١٠٥

الله داد

إلى والدai أطal الله عمرهما على طاعته

إلى من ساندني وآزرني في دربي، إلى زوجتي الصابرة

إِلَيْهِم بِعْدًا أَهْرَى جَهَرَى الْمُتَوَاضِعِ

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين... سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين... اللهم انفعني بما علمتى، وعلمنى ما ينفعنى، والفضل والمنة لله تعالى من قبل ومن بعد توفيقه فى انجاز هذه الرسالة.

يسري أن أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان الى الأستاذين الفاضلين **الأستاذ الدكتور/ محمد صبرى إبراهيم ندا**، أستاذ المحاسبة بكلية التجارة - جامعة عين شمس، والأستاذة الفاضلة **الأستاذة الدكتورة/ هدى حسين محمد محمد الشيخ**، المدرس بقسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة - جامعة عين شمس ، الذين تقضلا بالإشراف على إعداد هذه الرسالة ، وعلى ما قدماه من جهد ونصح وتوجيه وإرشاد، كان له الأثر الكبير فى استكمال وانجاز نواحى الدراسة وتجاوز العديد من الصعاب ووصول هذا البحث لصورته الحالية.

كما يسرني ويشرفني أن أقدم شكري وامتناني لأعضاء لجنة المناقشة والحكم **الأستاذ الدكتور/ طارق عبد العال حماد** ، أستاذ ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة - جامعة عين شمس. **والأستاذ الدكتور/ سيد عبد الفتاح صالح**، أستاذ المحاسبة ووكيل تجارة قيادة السويس. على تقضلهم منحى شرف مناقشة الرسالة وعلى ما قدماه من ملاحظات وتوجيهات قيمة مما تزيد الرسالة ثراء ونضجاً علمياً، فلهم منى كل الشكر والتقدير والاحترام . وأسأل الله العلي القدير أن يتمتعهم بدوام الصحة والعافية ومزيداً من العلم والتألق. وأن يجزيهم عنى خير الجزاء .

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
د	الأية
هـ	الإهداء
و	شكر وتقدير
الفصل الأول	
الإطار العام للدراسة	
١	١-١ مقدمة الدراسة
٢	٢-١ مشكلة الدراسة
٢	٣-١ أهداف الدراسة
٢	٤-١ أهمية الدراسة
٣	٥-١ منهج الدراسة
٣	٦-١ فروض الدراسة
٥	٧-١ الدراسات السابقة
١٠	٨ - التعليق على الدراسات السابقة
١١	٩-١ هوامش الفصل الأول
الفصل الثاني	
أثر دقة التقديرات الحاسبية على جودة القوائم المالية الفترية في المصادر	
١٣	١ - ٢ مقدمة
١٤	٢ - ٢ متطلبات معيار المحاسبة الدولي ٣٤ : التقارير المالية الفترية
١٨	٢ - ٣ الإيضاحات التفسيرية المختارة
٢٧	٤-٢ ترجمة العملات الأجنبية
٢٨	٥ - المخصصات والالتزامات الطارئة والمستحقات للتكاليف الأخرى:
٣٠	٦ - ٢ القوائم المالية وجودة المعلومات المحاسبية
٣٩	٧ - ٢ التقارير المالية ذات الجودة العالية
٤٦	٨ - ٢ خلاصة الفصل الثاني
٤٧	٩ - ٢ هوامش الفصل الثاني

الفصل الثالث	
خصائص الصناعة المصرفية وأثرها على جودة القوائم المالية	
٥٠	١ - ٣ مقدمة
٥١	٢ - ٣ خصائص المعلومات المحاسبية
٦١	٣ - ٣ أثر الإختيار المحاسبي على صحة التقديرات المحاسبية
٦٩	٤ - ٣ أنواع وأدوات القياس المحاسبي
٧٤	٥ - ٣ محاسبة القيم الجارية
٧٥	٦ - ٣ توحيد القياس المحاسبي
٧٨	٧ - ٣ الإفصاح المحاسبي
٨٢	٨ - ٣ خلاصة الفصل الثالث
٨٣	٩ - ٣ هوامش الفصل الثالث
الفصل الرابع	
الدراسة التطبيقية	
٨٨	٤ - ١ ملخص الدراسة النظرية
٨٩	٤ - ٢ إجراءات الدراسة التطبيقية
٩٢	٤ - ٣ اختبارات الفروض
١٠٥	النتائج والتوصيات
١٠٩	مراجع الدراسة
١١٩	ملحق الدراسة
I - IV	ملخص الدراسة باللغة العربية
V - IX	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١ - ١ مقدمة الدراسة

١ - ٢ مشكلة الدراسة

١ - ٣ أهداف الدراسة

١ - ٤ أهمية الدراسة

١ - ٥ منهج الدراسة

١ - ٦ فروض الدراسة

١ - ٧ الدراسات السابقة

١ - ٨ التعليق على الدراسات السابقة

١ - ٩ هواش الفصل الأول

١- مقدمة الدراسة:-

تحظى موضوعية التقديرات المحاسبية وأثرها على القوائم المالية الفترية باهتمام الفكر المحاسبي في السنوات الأخيرة ، سواء على مستوى الهيئات المهنية ، أو مستخدمي هذه القوائم ، وذلك لما لهذه التقديرات من تأثير على درجة إفصاح القوائم المالية ، والذي قد يؤثر بدوره على طبيعة القرارات التي تتخذها الإطراف المستخدمة لها ، والتي يسعى كلا منها لتحقيق ما يعرف بالرشد الاقتصادي عند إتخاذ القرارات.

وقد اهتمت الدراسات المحاسبية بتناول مدى تأثير المحاسبة بالبيئة المحيطة بها من ظروف إقتصادية ، إجتماعية ، قانونية وقيود ومؤثرات تتغير من وقت لآخر وذلك من خلال دراسة الآثار الإقتصادية للأرقام المحاسبية الواردة بالقوائم المالية، ومن خلال مفاهيم وأساليب متعددة لها تأثير في اختيار السياسة المحاسبية المناسبة .

"وتعتبر موضوعية التقديرات المحاسبية من اهم عوامل جودة التقارير المالية الفترية ، لأنها تعكس بعدها وبحياديتها واقع الأرقام المدرجة بالقوائم المالية الفترية ، مما يؤدي إلى وضوح الرؤية لمتخذى القرارات سواء داخليين أو خارجيين ، وبالاخص فى الشركات المساهمة المدرجة بسوق الوراق المالية ، حيث متابعة حقيقة وواقع المركز المالى للشركة تصبح من الاهمية بمكان".^(١)

ونظراً لعدم وجود معايير دولية ليبية للمحاسبة بعد، وحدوث بعض التداخل في المفاهيم المحاسبية.

فقد تناولنا بدراسة أثر موضوعية التقديرات المحاسبية على جودة التقارير المالية الفترية، وتم اختيار اكثر المحاور اهمية في التقديرات المحاسبية والتى تؤثر على جدية الأرقام مثل اختيار اسلوب اهلاك الاصول الثابتة، اسلوب تقييم المخزون، اسلوب تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، حيث يؤدي إلى اختلاف في اختيار أى اسلوب إلى إختلافات جوهيرية في نتائج الاعمال. وسوف يتم التعرض لتطور إفصاح المحاسبى من إفصاح وقائى إلى إفصاح إعلامى بما يدعم دور القوائم المالية الفترية كأدلة فعالة للإتصال والتفاعل بين المنشاة والبيئة المحيطة.

٢- مشكلة الدراسة:-

عدم وجود معايير محاسبية ليبية يؤدي الى عدم وجود اجماع على مفاهيم واحدة لموضوعية التقديرات المحاسبة ، وعدم توحيد السياسات المحاسبية في المنشآت المتماثلة يؤدي الى عدم جدوى مقارنة القوائم المالية الفترية . ومن هنا تكمن مشكلة البحث في الاجابة عن التساؤلات التالية :-

- ١- هل تؤثر موضوعية التقديرات المحاسبية على جودة التقارير المالية الفترية ؟
- ٢- ما مدى الإحتياج إلى إعداد قوائم مالية فترية وفق تقديرات محاسبية موضوعية لإعطاء مؤشرات تتسم بالمصداقية والجودة عن المنشأة ؟

٣- أهداف الدراسة:-

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية الآتية :

- ١- تحليل أهمية موضوعية التقديرات المحاسبية على جودة التقارير المالية الفترية.
- ٢- تحليل آثار موضوعية التقديرات المحاسبية على جودة التقارير المالية الفترية.
- ٣- مناقشة وتحليل أثر الإختلاف في السياسات المحاسبية على جودة التقارير المالية الفترية.
- ٤- دراسة وتحليل عناصر موضوعية التقديرات المحاسبية.
- ٥- دراسة أهمية التقارير المالية الفترية.
- ٦- اختبار جودة التقارير المالية الفترية بعض الشركات الليبية ميدانيا.

٤- أهمية الدراسة:-

- **الأهمية العلمية :** تتمثل الأهمية العلمية لهذا البحث في أنه يربط بين موضوعية التقديرات المحاسبية من ناحية ، وجودة التقارير المالية الفترية من ناحية أخرى. ويقدم البحث تحليلًا نظريًا لجودة التقارير المالية.

• **الأهمية العملية** : تأتي الأهمية العملية للبحث من أنه يمثل دراسة لأثر موضوعية التقديرات المحاسبية على جودة التقارير المالية الفترية للشركات الليبية. فالباحث يضع أمام صناع السياسة المحاسبية والمستثمرين في ليبيا بعض النتائج الميدانية المتعلقة بأثر تطبيق أسس واضحة ومحددة لموضوعية التقديرات المحاسبية ومدى تأثيرها على جودة التقارير المالية الفترية .

١-٥ منهج الدراسة :

يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي لتجميع الجزء النظري ثم منهج استباطي ويستعمل على تصميم استبيان وعرضه على المختصين لمراجعته مهنياً وأكاديمياً وتوزيعه على عينة من الشركات وتحليله احصائياً لاختبار الفرضيات وعلى ضوء نتائج تحليل الاستبيان يتم وضع إطار مقترن لتحقيق موضوعية التقديرات المحاسبية في القوائم المالية الفترية في الشركات الليبية.

١-٦ فروض الدراسة :

الفرض الرئيسي للبحث:

تأثير موضوعية التقديرات المحاسبية على جودة القوائم المالية الفترية للمصارف الليبية.

ويتفرع إلى الفروض الفرعية الآتية :

- ١ - توجد علاقة معنوية بين الأرباح والخسائر (التقديرات المحاسبية) في البنك وبين القروض الاجتماعية.
- ٢ - توجد علاقة معنوية بين الأرباح (التقديرات المحاسبية) في البنك وبين القروض العقارية.
- ٣ - توجد علاقة معنوية بين الأرباح والخسائر (التقديرات المحاسبية) في البنك وبين الحسابات الجارية المدينة.

- ٤- توجد علاقة معنوية بين الأرباح والخسائر (التقديرات المحاسبية) في البنك وبين النقدية.
- ٥- توجد علاقة معنوية بين الأرباح والخسائر (التقديرات المحاسبية) في البنك وبين الودائع والتأمينات.
- ٦- توجد علاقة معنوية بين الأرباح والخسائر (التقديرات المحاسبية) في البنك وبين الأصول الثابتة.
- ٧- توجد علاقة معنوية بين الأرباح والخسائر (التقديرات المحاسبية) (المتغير التابع) في البنك وبين الكمبيلات المخصومة المستحقة.
- ٨- توجد علاقة معنوية بين الأرباح والخسائر (التقديرات المحاسبية) (المتغير التابع) في البنك وبين النقدية بالعملة المحلية.
- ٩- توجد علاقة معنوية بين الأرباح والخسائر (التقديرات المحاسبية) (المتغير التابع) في البنك وبين المقاصلة بين الفروع.
- ١٠- توجد علاقة معنوية بين الأرباح والخسائر (التقديرات المحاسبية) (المتغير التابع) في البنك وبين حساب الفروع لدى الإداره.
- ١١- توجد علاقة معنوية بين الأرباح والخسائر (التقديرات المحاسبية) (المتغير التابع) في البنك وبين فوائد متغيرة على القروض العقارية.
- ١٢- توجد علاقة معنوية بين الأرباح والخسائر (التقديرات المحاسبية) (المتغير التابع) في البنك وبين حوالات ويسترن يونيون واردة.
- ١٣- توجد علاقة معنوية بين الأرباح والخسائر (التقديرات المحاسبية) (المتغير التابع) في البنك وبين فوائد متغيرة على القروض الاجتماعية.
- ١٤- توجد علاقة معنوية بين الأرباح والخسائر (التقديرات المحاسبية) (المتغير التابع) في البنك وبين مخصص ديون مشكوك فيها.

٥- توجد علاقة معنوية بين الأرباح والخسائر (التقديرات المحاسبية) (المتغير التابع) في البنك وبين مصاريف تشغيل مدفوعة مقدماً.

٦- توجد علاقة معنوية بين الأرباح والخسائر (التقديرات المحاسبية) (المتغير التابع) في البنك وبين التزامات القروض العقارية.

- ٧- الدراسات السابقة:

١ - دراسة Hung (2001)

انطلقت هذه الدراسة من فرض أساسى هو أن الاستحقاق يحقق ملائمة أكبر للمعلومات المحاسبية ، لكنه فى نفس الوقت يتبع للإدارة التلاعب بالأرباح . تناولت الدراسة مجموعة مكونة من إحدى عشر معيار دولي صادرة حتى عام ١٩٩٣ لدراسة أثر هذه المعايير على مدى ملائمة المعلومات المحاسبية لتحديد قيمة السهم، وتم التركيز على المعايير الإحدى عشرة لأنها تعتبر تطبيق مباشر للاستحقاق المحاسبي حيث تتطلب هذه المعايير الاعتراف بالإيرادات والمصروفات فى توقيت مختلف عن توقيت تحصيل قيمة الإيرادات ودفع قيمة المصروفات نقداً. ولم تعتبر الدراسة معايير المحاسبة محدد وحيد لملائمة المعلومات المحاسبية ، بل أدخلت متغير آخر وهو مدى حماية المستثمرين وحملة الأسهم. هذا المتغير تم قياسه من خلال خمس نقاط تدل على تسهيل رقابة حملة الأسهم على مجلس الإدارة، وكذلك من خلال تصنيف الدول من حيث اعتمادها على قوانين النظام العام أو على قوانين تفصيلية خاصة فى فرض آليات حوكمة الشركات. ففي النوع الأول من القوانين ، يكون لحملة الأسهم والمستثمرين الأولوية فى فرض الرقابة على مجلس الإدارة، أما فى النوع الثانى فإن الدولة تتدخل لتحقيق العدالة والمساواة بين جميع الأطراف المهتمة بالشركة. وقد أسفرت النتائج عن الآتى :

استخدام معايير المحاسبة الدولية في بيئة لا توفر حماية للمستثمرين وحملة الأسهم يؤثر سلبا على ملائمة المعلومات ، كذلك فإن الدول التي توفر حماية كافية للمستثمرين وحملة الأسهم، ولكنها لا تطبق معايير المحاسبة الدولية المستخدمة في الدراسة ، فإن الأثر على الملائمة فيها أيضا كان سالبا. أما الدول التي توفر الحماية وتطبق معايير المحاسبة الدولية ، فإن الأثر على ملائمة المعلومات المحاسبية للقيمة كان ايجابيا.

٢ - دراسة Ball (2003)

لم تسلم الدراسة بأن معايير المحاسبة الدولية المحدد الأساسي والوحيد لجودة التقارير المالية، واعتبرت أن الجودة تتحدد بموجب معايير المحاسبة الدولية ودافع الإداره والمراجعين المرتبطة بعملية إعداد القوائم المالية ، دوافع الإداره والمراجعين هي نتاج قوى سوقيه وقوى سياسيه سائدۃ فى دولة ما ، وبناءا عليه فإن تطبيق عدد من دول العالم لمعايير المحاسبة الدولية لا يعني أن جودة التقارير المالية فى هذه الدول متماثلة ، لأن دوافع إعداد ومراجعة التقارير المالية ليست متماثلة. في هذه الدراسة تم اختبار جودة التقارير المالية في عدد من الدول الآسيوية ، تم تقسيم هذه الدول إلى مجموعتين بحسب درجه تدخل الدولة في إعداد معايير المحاسبة ومراقبة تنفيذها ، لأن تدخل الدولة هو الذي يحدد شكل دوافع معدى ومراجعي القوائم المالية في أي دولة. وتم قياس جودة التقارير المالية باستخدام خاصية " وقتية الربح المحاسبي " ، والتي قصدت الدراسة بها مدى انعکاس الربح الاقتصادي للشركة في الربح المحاسبي المنشور في التقارير المالية (تم قياس الربح الاقتصادي بالتغيير في القيمة السوقية لحق الملكية)، كما استخدمت الدراسة مقياسا آخر لجودة التقارير المالية ، وهو الاعتراف الفوري بالخسائر غير المحققة في قيم الأصول.

ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن جودة التقارير المالية لم تتحقق إلا في دولة واحدة من الدول التي شملتها العينة (٤ دول) ، لأن التدخل الحكومي في فرض آليات حوكمة الشركات محدود في هذه الدولة ، وأن هذه الآليات ترك لقوى السوق . وخلصت الدراسة إلى أن الدوافع تفوق مجموعة المعايير في تحديد جودة التقارير المالية.